جهاز القضاء ودوره في نشر المذهب المالكي بصقلية خلال العهد الأغلبي 212-296هـ/827-908م دراسة في آليات الانتقال والتّمكين

The Role of the Judiciary in Disseminating the Maliki School in Aghlabid Sicily (212-296 AH / 827-908 CE): A Study of the Mechanisms of Transmission and Institutionalization

د. زيتوني بلال
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
bilel.zitouni@univ-bba/dz

تاريخ الإرسال: 27/ 02/ 2026 ؛ تاريخ القبول: 29/ 03/ 2026 ؛ تاريخ النشر: 15/ 06/2026

الملخص:

تشكل هذه الدراسة مقاربة تحليلية لدور القضاء المالكي في نشر المذهب المالكي بجزيرة صقلية خلال فترة الحكم الأغلبي، وهي فترة تأسيسية في تاريخ الإسلام بالجزيرة، وتنطلق هذه الورقة العلمية من إشكالية رئيسية تتعلّق بإسهام قضاة الدّولة الأغلبية في ترسيخ المذهب المالكي بصقلية، وكذلك الآليات التي وظّفوها لنقل التجربة القضائية من القيروان إليها، حيث كانت القيروان تمثل العاصمة السياسية والعلمية للدولة الأغلبية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتجاوز الرّصد التاريخي لانتشار المذهب المالكي نحو تحليل الدّور المحوري للقضاء كآلية في هذه العملية وكعامل مساعد للتّمكين له في صقليّة، وعليه فإن هذه الدراسة تسد ثغرة مهمة بربطها بين الجهاز القضائي والدور العلمي للقضاة في صقلية، وكشفها عن العلاقة بين القيروان كحاضرة إسلامية وعلمية وبين صقلية كمجال للتطبيق والتّمدد، وتخلص الدراسة إلى أن القضاء المالكي في صقلية لم يكن مجرد امتداد إداري للدولة الأغلبية، بل شكّل آلية حية لنقل النموذج المذهبي الأغلبي بكل مقوماته، مما ساهم في ترسيخ المذهب المالكي في الجزيرة لقرون لاحقة.

الكلمات المفتاحية:

القضاء؛ صقلية؛ الأغالبة؛ المذهب المالكي؛ القيروان.

جهاز القضاء ودوره في نشر المذهب المالكي بصقلية خلال العهد الأغلبي 212-296هـ/827-908م . دراسة في آليات الانتقال والتّمكين

Abstract: This study presents an analytical approach to the role of the Maliki judiciary in disseminating the Maliki school of thought in Sicily during the Aghlabid period, a foundational era in the history of Islam on the island. It addresses a central problem concerning the contribution of Aghlabid judges to establishing the Maliki school in Sicily and the mechanisms they employed to transfer judicial experience from Kairouan, the political and scientific capital of the Aghlabid state.

The study's significance lies in transcending traditional historical observation of the Maliki school's diffusion toward analyzing the judiciary's pivotal role as a mechanism in this process and as a factor contributing to its empowerment in Sicily. It fills an important gap by linking the judicial apparatus with the scholarly role of judges and revealing the relationship between Kairouan as a flourishing metropolis and Sicily as a field for application and expansion.

The study concludes that the Maliki judiciary in Sicily was not merely an administrative extension of the Aghlabid state but constituted a living mechanism for transmitting the Aghlabid doctrinal model, contributing to the consolidation of the Maliki school on the island for subsequent centuries.

Keywords: Judiciary; Sicily; Aghlabids; Maliki School; Kairouan.

مقدمة:

شكلت جزيرة صقلية خلال العصر الوسيط جسراً حضارياً مهماً بين المغرب الإسلامي وأوروبا، وكان الفتح الإسلامي للجزيرة سنة 212هـ/827م على يد الأغالبة نقطة تحول كبرى في تاريخها الديني والثقافي، وإذا كانت المصادر التاريخية قد أولت اهتماماً كبيراً للجوانب العسكرية والسياسية لهذا الفتح، فإن الجوانب المتعلقة بالبناء المؤسسي والديني للجزيرة بقيت في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، ويأتي موضوع القضاء المالكي في صقلية ليشكل إحدى أهم هذه الجوانب، باعتباره أداة من الأدوات المهمّة التي نقلت النموذج الفقهي الأغلبي ورسخته في المجتمع الصقلي الوليد.

تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية يمكن صياغتها على النّحو الآتي: كيف أسهم القضاة الأغالبة في ترسيخ المذهب المالكي بصقلية؟ وما هي الآليات التي وظّفوها لنقل التّجربة القضائية من دولة الأغالبة إلى الإقليم الجديد؟ .

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي من خلال استنطاق المصادر الأساسية التي أرخت لهذه الفترة، ولا غرو أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من عدة اعتبارات: أولاً؛ كونها تتجاوز الرصد التاريخي التقليدي لانتشار المذهب نحو تحليل الدور المؤسسي للقضاء كآلية مركزية في هذه العملية، ثانياً؛ تسليطها الضوء على شخصيات في القضاء في صقلية لم تلق العناية الكافية في الدراسات السابقة، ثالثاً؛

كشفها عن العلاقة بين القيروان كحاضرة علمية وبين صقليّة كمجال للتطبيق والتمدّد، وأخيرا؛ تقديمها نموذجاً للتفاعل بين السلطة السياسية والمؤسسة القضائية في نشر المذهب المالكي.

1- نظام القضاء في إفريقية الأغلبية:

شكل النظام القضائي في إفريقية خلال العهد الأغلبي (184-296هـ/800-908م) نموذجاً متطوراً للقضاء الإسلامي جمع بين الفقه المالكي والتنظيم الإداري المحكم، وقد كان لهذا النموذج أثره العميق في الأقاليم التابعة للأغالبة وفي مقدمتها صقلية (انظر التعليق رقم 1) التي استقبلت هذا النظام وطبقت مقوماته منذ السنوات الأولى للفتح (ابن خلدون عبد الرحمان، 2000: 255/4).

لقد تعددت اختصاصات القاضي في هذا النظام لتشمل جوانب متعددة من الحياة العامة، فإلى جانب مهمته الأساسية في استيفاء الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه، كان القاضي يتولى النظر في الأوقاف وحفظ أصولها وإقامة الحقوق على مستحقيها والتسوية في الحكم بين الضعيف والقوي، وقد أضاف أبو سعيد سحنون حين تولى القضاء بالقيروان (234-240هـ/848-854م) اختصاصات أخرى تتعلق بأمور الأسواق كالتّأديب والتّعزير على الغشّ والنّفي من الأسواق للتجار المخالفين، لذلك قوي نشاط قضاة القيروان وأدخلوا في اختصاصهم حق الإشراف على الحسبة (القاضي عياض، 1983: 60/4).

كان تعيين القضاة يتم في بعض الأحيان بالإجبار وهو ما يعكس أهمية المنصب وحاجة الدولة إلى أكفأ العناصر لتوليته، فمثلاً عند وفاة أسد بن الفرات (ت 213هـ/828م) لم يكن هناك قاض على القيروان، فعرض الأمير الأغلبي زيادة الله (201-223هـ/816-837م) القضاء على جماعة من العلماء لكنهم لم يقبلوا، فأجبر ابن أبي م على القضاء حرز (انظر التعليق رقم 2) (النوري شهاب الدين، 2000: 115/24) ، وقد ذكر المالكي أنه لم يحكم بحكم في قضائه منذ ولي حتى مات إلا بحكم واحد لأنه ولي مكرهاً (المالكي أبو بكر، 1983: 395).

وقد كان للقاضي عدد من الأعوان الذين ساعدوه في أداء مهامه فكان له كاتب يختار ممن تتوفر فيه معرفة بمجاري الألفاظ اللغوية وحسن الفطنة، ومن أبرز كتاب القيروان سليمان بن عمران (ابن فرحون، 1972: 376) فكان له حاجب يتولى رفع الأمور إلى القاضي، ونقيب يقوم بتنبيبه على الشهود وتنبيه الشهود على القاضي، وأمناء يتحفظون على أموال الأيتام والغائبين، ووكلاء لدار القاضي يؤدون دور المعلمين، إضافة إلى الشهود الذين يحضرون مع الخصوم للإدلاء بشهاداتهم (البرعصي منصف، 2013: 48-60) ابن فرحون، وقد

ساهم هذا التنظيم المحكم في استقرار النظام وجعله نموذجاً يحتذى به في الأقاليم التابعة وفي مقدمتها صقلية (ابن خلدون عبد الرحمان، 2000: 261/4).

2- قضاة صقلية بين الوظيفة القضائية والدور العلمي:

لعب القضاة في صقلية والّذي بلغ عددهم بين القريني 3-4هـ/10ت11م (إحسان عباس، 1975: 55) دوراً مزدوجاً جمع بين الوظيفة القضائية والتّعليمية مما جعلهم الشخصية الأكثر تأثيراً في الحياة العلمية بالجزيرة بعد الوالي، وكان لقضاة صقلية في العهد الأول صورة واضحة قائمة على المثالية والصدوف عن متاع الدنيا فالقاضي رجل زاهد، أو أن شئت فقل إنه يختار عمداً من بين الزاهدين الذين صدقت ظواهرهم وبواطنهم أو من الفقهاء الصالحين كابن أبي محرز وميمون بن عمرو وسليمان بن سالم الكندي (انظر التعليق رقم 3)، وكثيراً ما كان القاضي يجمع بين القضاء والتدريس، ويعين هذا القاضي من طرف الإمارة الأغلبية نظرا للتّبعية المطلقة التي كانت تدين بها صقلية للإمارة الأغلبية (إحسان عباس، 1975: 40-55).

وقد توفر للقضاة في صقلية إمكانيات مادية ومعنوية ساعدتهم على أداء مهامهم، حيث كانت لهم كتاب ودار خاصة ، وتورد المصادر قصة وصول عمرو بن ميمون إلى الجزيرة حيث قيل له: "هذه دار القضاء تنزل فيها"، فقال: "هذه دار العظماء ماذا أفعل فيها"، فنزل في دار صغيرة (المالكي أبو بكر، 1983: 180/2).

تولى القضاء في صقلية خلال العهد الأغلبي عدد من القضاة البارزين الذين كان لهم دور كبير في نشر المذهب المالكي وترسيخه، كان على رأسهم أسد بن الفرات الذي تولى قيادة حملة فتح صقلية سنة 212هـ/827م وتوفي سنة 213هـ/828م (المدني توفيق، 1365هـ: 58) (الزهراني علي، 1993: 58)، وقد كان أسد بن الفرات فقيهاً من كبار علماء المذهب المالكي في القيروان، وتولى القضاء في القيروان في وقت واحد مع أبي محرز قبيل فترة الفتح التي استمرت حوالي سنتين مما مهد لدخول المذهب المالكي إلى الجزيرة، وفي هذا الصّدد يقول ابن الدباغ : "ولم يُعلم في القيروان قاضيان قبلهما في مصر واحد" (الدباغ، 1987: 19/2).

ومن القضاة الذين تولوا منصب القضاء في صقلية إسحاق بن المنهال الذي ولي القضاء، ثم نقل بعد ذلك إلى قضاء القيروان (النويري شهاب الدين، 1423هـ: 28/114-117) ، وكذلك محمد بن ميمون بن عمرو الإفريقي الذي كان قاضياً للقيروان وقاضياً لصقلية في الوقت نفسه وكان آخر من روي عن سحنون بالمغرب توفي سنة 320هـ/932م (ابن فرحون، 1972: 328/2).

كذلك سليمان بن سالم الكندي الّذي تولى القضاء سنة 281هـ/894م واستمر في منصبه حتى سنة 289هـ/902م، وقد كان سليمان بن سالم الكندي مهتماً بتدريس الفقه

المالكي ونشره في الجزيرة، ولذلك انتشر عنه مذهب مالك في صقلية، وقد تتلمذ هذا القاضي على يد سحنون في القيروان مما ساهم في نقل منهجه الفقهي إلى صقلية (القاضي عياض، 1983: 52/2).

والملاحظ أنّ معظم قضاة صقلية قد تتلمذوا على يد سحنون (ت 240هـ/854م)، والذين بدورهم قاموا بتدريس المذهب المالكي وتلقينه في الجزيرة، وكان من بينهم عبد الله بن سهل (القاضي عياض، 1983: 401/4) وغيره، هذا التّكوين على يد إمام المالكية في إفريقيّة ساهم في توحيد المنهج الفقهي ونقل الخبرات القضائية من العاصمة الأغلبية إلى صقليّة.

كما يذكر ابن عذارى أن أبا إبراهيم أحمد بن محمد بن الأغلب (242-249هـ/856-863م) كان مولعاً بالعمارة والعلم فشجع العلماء والفقهاء وهو الّذي سمع من اللّيث بن سعد وفي هذا الصدد يقول" ... وكان إبراهيم قد سمع من الليث بن سعد، ووهب له جلا جل أم ولده لمكانه منه ولقد قال الليث يومها: ليكونن لهذا الفتى شأن وكان لإبراهيم فضائل جمة ومآثر حسنة ..." (ابن عذاري، 1838: 92)، كما ولّى أبو العباس محمد بن الأغلب (226-242هـ/840-856م) أحمد بن علي بن حميد التميمي أبو الفضل، وهو الّذي يقول عنه ابن فرحون "كان من أهل الفضل والدين والفقه، ورعاً متواضعاً ضابطاً لكتبه عارفاً بما فيها سمع من سحنون وأسد: واعتمد على سحنون" (ابن خلكان، 1900: 181/3) ، وكان كثير الكتب صحيحها واسع الرواية (ابن فرحون، 1972: 151/1) ، وقد كان له دور في التمكين للمذهب (النويري شهاب الدين، 1423هـ: 64/24).

3- آليات نقل النموذج القضائي من القيروان إلى صقلية:

لم يكن انتقال النموذج القضائي من القيروان إلى صقلية عملية تلقائية بل تم عبر آليات محددة ساهمت في ترسيخ المذهب المالكي وجعلته المذهب السائد في الجزيرة، ويمكن حصر هذه الآليات في ثلاثة مستويات رئيسية:

1.3- المستوى الأوّل : شكل تنقل الفقهاء والقضاة والعلماء بين القيروان وصقلية الآلية الأهم في نقل الخبرات القضائية والفقهية، فبعد استقرار الفتح في جزيرة صقلية أقبل أبناء صقلية وأبناء الفاتحين إلى القيروان لتلقي العلم عن علمائها، وقد أشارت إحدى الدّرسات إلى أن المصادر لم تذكر الوافدين من صقلية إلى القيروان باستفاضة، وبذلك يعود الفضل الأكبر لنشر العلم إلى أهل إفريقية الذين ذهبوا إلى صقلية خاصة القضاة الذين زاولوا وظيفة التعليم إلى جانب القضاء (إحسان عباس، 1975: 92-277).

ومن أبرز الذين رحلوا من أهل القيروان إلى صقلية لنشر العلم سعيد بن يحيى المعروف بابن الفرات الّذي سمع من ابن سحنون وغيره ومات بصقلية (ابن فرحون، 1972: 115/24)، ولقمان بن يوسف الغساني الّذي تلقّى العلم من أصحاب سحنون وعيسى بن

مسكين (ت 240هـ/854م)، وكان عالماً باللغة والحديث والقرآن ومحيطاً باثني عشر صنفاً من العلوم (القاضي عياض، 1983: 296/5) ، والجدير بالذّكر أن هؤولاء العلماء كانوا يرتحلون بين صقلية و القيروان للأخذ عن بعضهم، ثم يعودون لنشر العلم في الجزيرة (المالكي أبو بكر 1983: 402/1) .

2.3- المستوى الثاني: كان تداول المؤلفات الفقهية وانتقالها من القيروان إلى صقلية آلية مهمة في ترسيخ المذهب المالكي فقد كانت"للمدونة" المكانة الأولى في هذا المجال، حيث دخلت المدونة في الفقه المالكي عند فتح صقلية سنة 212هـ/827م وهي النّتيجة الّتي خلص إليها إحسان عباس حينما قال : " وقد دخلت " المدونة " في الفقه المالكي عند فتح صقلية او بعيد ذلك بقليل، وكان كل نشاط الفقهاء يدور حولها اختصاراً وشرحاً، وبياناً لما فيها من غريب، ونسجاً على منوالها، وظل الأمر كذلك حتى آخر أيام العرب في صقلية" (إحسان عباس، 1975: 92).

ويذكر كل من ابن فرحون وإحسان عباس أن سحنون بن سعيد (ت 240هـ/854م) كان من أبرز العلماء الذين ساهموا في نشر المذهب المالكي وأن تلاميذه نشروا علمه في جميع الأقاليم بما فيها صقلية (إحسان عباس، 1975: 92)، ونظرا لأهميّتها وأهميّة مداولتها بين الناس ونشرها في الأقاليم كان سحنون يقول عن المدوّنة الكبرى في الفقه المالكي: " إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن تجزئ في الصلاة عن غيرها ولا يجزئ غيرها ولا يجزئ عنها أفرغ الرجال فيها عقولهم وشرحوها وبينوها فما اعتكف أحد على المدونة ودراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده" (ابن فرحون، 1972: 306/1)، كما أن سحنون تتلمذ على يد أسد بن الفرات وأخذ عنه العلم ثم أصبح إمام المالكية في المغرب (ابن كثير، 1975: 356/10).

3.3- المستوى الثالث: أما على مستوى الدعم الأغلبي فقد لعب الأمراء الأغالبة دوراً مهماً في دعم نشر المذهب المالكي من خلال اعتنائهم عناية خاصة بالعلم والأدب، وقد كان لذلك أثر في دعم المسار الحضاري من خلال التشجيع على نشره، وقد تجلى هذا الاهتمام في تعيين قضاة مالكيين في صقلية، وتوفير الإمكانيات المادية لهم، ودعم حلقات التدريس في المساجد (إحسان عباس، 1975: 68) .

ويذكر النويري أن فترة حكم زيادة الله بن إبراهيم (201-223هـ/816-837م) كانت من أطول فترات حكم الأغالبة، وفي عهده كانت محاولة فتح جزيرة سردينيا وفتح جزيرة صقلية (ابن الأثير، 1997: 68). فكان يشجع العلماء ويقربهم (النويري شهاب الدين، 1423هـ: 58/24)، كما يشير ابن عذارى إلى أن أبا إبراهيم أحمد بن محمد بن الأغلب (242-249هـ/856-863م) كان مولعاً بالعمارة والعلم (ابن عذاري، 1838: 107-108).

ويضيف ابن وردان أن أبا عقال الأغلب بن إبراهيم (223-226هـ/837-840م) قام بإزالة المظالم وزاد العمال في أرزاقهم وكفهم عن الرعية، وبث سنة 224هـ/838م سرية إلى صقلية ففنموا وعادوا ظافرين (ابن وردان، 1988: 57)، علاوة على ذلك فإنّ مدينة المسلمين في صقلية كانت آنذاك في أوج عظمتها، فانسابت إلى الجزيرة ألوان الثقافة والفن من العالم الإسلامي، وبذلك اعتُبرت صقلية مركزاً هاماً من مراكز نقل الفكر الإسلامي والعربي إلى الغرب (شلبي أحمد، 1995: 316/4) .

والملاحظ أيضا أن العلاقات الثقافية بين القيروان وصقلية كانت وثيقة، وأن الكثير من العلماء الصقليين تتلمذوا على يد علماء القيروان ثم عادوا لينشروا العلم في جزيرتهم، وقد ساهم الموقع الاستراتيجي لصقلية حسبما تذكره المصادر الجغرافية (الاصطخري أبو إسحاق، 2004: 45) في تعزيز هذه العلاقات حيث كانت بمثابة جسر بين إفريقية وأوروبا.

4- أثر القضاء المالكي في الحياة العلمية بصقلية:

لم يقتصر أثر القضاء المالكي على الجانب الفقهي فقط بل امتد ليشمل جوانب متعددة من الحياة العلمية في صقلية، مما ساهم في تكوين تقاليد علمية راسخة استمرت حتى بعد انتهاء الحكم الأغلبي سنة 296هـ/908م، تمثل هذا الأثر أولاً في تأسيس المؤسسات العلمية حيث ساهم القضاة في إنشاء بنية جديدة للتعليم، فقد خصصت لهم دار خاصة كما قاموا بتدريس الفقه في المساجد على شكل حلقات ومجالس للعلم، وقد شكلت هذه المؤسسات نواة للحركة العلمية التي ازدهرت في صقلية خلال القرون اللاحقة (القاضي عياض، 1983: 65/2)، ومما يؤكدّ ذلك الشّهادة الّتي يقدّمها ابن جبير الّذي زارها في القرن 6هـ/12م حيث وجد فيها عددا كبيرا من المساجد الّتي يتمّ فيه تعليم القرآن وعلومه، وفي هذا الصّدد يقول: " وللمسلمين بهذه المدينة رسم باق من الإيمان، يعمرون أكثر مساجدهم ويقيمون الصلاة بأذان مسموع، ولهم أرباض قد انفردوا فيها بسكناهم عن النصارى ... ولهم بها قاض يرتفعون اليه في أحكامهم، وجامع يجتمعون للصلاة فيه ويحتفلون في وقيده في هذا الشهر المبارك، وأما المساجد فكثيرة لا تحصى، وأكثرها محاضر لمعلمي القرآن" (ابن جبير أحمد، د.ت: 45)، هذا الأمر الّذي يؤكده ابن حوقل بقوله : " والغالب على البلد المعلّمون والمكاتب به فى كلّ مكان وهم فيه على طبقات مختلفة ومنازل شتّى" (ابن حوقل أحمد، 1983: 126).

ويذكر الاصطخري أن صقلية كانت تزخر بالعديد من المقومات الاقتصادية وهذا بدوره ساهم في استقرار الحياة العلمية، وفي هذا الصّدد يقول الاصطخري " وبصقلّيّة من الخصب والسعة والزروع والمواشى والرقيق اكثر ما يقع منها ما يفضّل على سائر ممالك الاسلام المتاخمة للبحر ... وسكّانهما جميعا مسلمون اهل غزو وبين اظهرهم نبذ من النصارى كما يكون ببلدان المسلمين" (الاصطخري أبو إسحاق، 2004: 70) ، ويضيف البكري

أن صقلية كانت من أهم مراكز العلم في المغرب الإسلامي فقد توافد إليها الوافدون من من إفريقيّة والأندلس (البكري أبو عبيد، 1992: 484).

ومما لا شكّ فيه أن القضاة أسهموا في تخريج تلاميذ من الفقهاء الصقليين الذين حملوا راية المذهب المالكي واستمروا في تدريسه، وقد أشارت إحدى الدّراسات أن معظم قضاة صقلية تتلمذوا على يد سحنون، والذين بدورهم قاموا بتدريس المذهب وتلقينه في الجزيرة، وكان من بينهم عبد الله بن سهل القربياني وسليمان بن سالم الكندي وغيرهما (إحسان عباس، 1975: 92).

ساهم القضاء المالكي أيضا في توحيد المنهج الفقهي المتبع مما خلق تقاليد علمية موحدة ربطت صقلية بالقيروان وباقي المغرب الإسلامي، وقد كان لكتاب "المدونة" الدور الأكبر في هذا التوحيد حيث دخلت إلى صقلية مع الفتح وكان كل نشاط الفقهاء يدور حولها، وعليه فإنّ الفقه المالكي انتشر في صقلية بسرعة بفضل جهود القضاة والعلماء القادمين من القيروان (إحسان عباس، 1975: 92).

كما لعب القضاء المالكي دوراً غير مباشر في جعل صقلية مركزاً إشعاعياً مهماً، حيث شكل الفقهاء والقضاة الصقليون حلقة وصل بين الثقافة الإسلامية وأوروبا الناشئة، وقد أسهم المذهب المالكي بسماحته واعتداله في خلق جسور ثقافية مع العالم الغربي، مما مهد لاحقاً لنقل العلوم والفنون الإسلامية إلى الغرب عبر صقلية، ويؤكد أحمد شلبي على هذه الأهمية بقوله: "كانت مدينة المسلمين آنذاك في أوج عظمتها، فانسابت إلى الجزيرة ألوان الثقافة والفن من العالم الإسلامي، وتعتبر صقلية لذلك مركزاً هاماً من مراكز نقل الفكر الإسلامي والعربي إلى الغرب" (شلبي أحمد، 1995: 319/4) .

وقد تجلى هذا الإشعاع العلمي في تنوع العلوم التي ازدهرت في صقلية، حيث اهتم المسلمون منذ أن دخلوا الجزيرة بالتدريس في المجالات النحوية واللغوية، وذلك أن اللحن كان غالباً على الكلام في الحياة اليومية، فأصبح عمل الكتبة وحلقات الدرس يهدف إلى ضبط الألسنة عن الخطأ في كتاب الله وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وعند قراءة الكتب وإلقاء الخطب (إحسان عباس، 1975: 105) .

أما في مجال الشعر فلم يعرف الشعر في صقلية أيام الأغالبة رواجاً كبيراً، حيث يذكر إحسان عباس أنه لا يوجد شعر صقلي في مدة 85 عاماً التي قضاها بنو الأغلب في فتح صقلية وحكمها (212-296هـ/827-908م)، وإن وجد شعراء في هذه الفترة فهم من المغرب، وكان الشّعر يعبر عما في نفوسهم من حنين إلى مواطنهم، وتجلى ذلك في قصائد ورسائل شعرية كانوا يرسلونها إلى أهلهم وأصدقائهم في الوطن (إحسان عباس، 1975: 179) ، ومن أمثلة هذا الشعر قصيدة لأمير أغلبي هو مضر بن إبراهيم بن سفيان، الذي ولاه إبراهيم بن أحمد الأغلب (261-289هـ/874-902م) على الأربس وغيرهما، ثم

بعثه إلى صقلية وولاه العسكر هناك، وبعد أسره من طرف الروم نظم قصيدة طويلة بعث بها من سجنه عند الروم، ورواها في أيام بني الأغلب أكثر الناس (ابن الأبار، 1985: 185).

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد على الدور المحوري للقضاء المالكي في نشر المذهب وترسيخه في جزيرة صقلية خلال العهد الأغلبي، يمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

شكل النظام القضائي في القيروان النموذج المؤسسي الذي نقل إلى صقلية بكل مقوماته، من تعدد الاختصاصات إلى تنظيم أعوان القاضي والإجراءات القضائية المحكمة، وقد ساهم هذا النقل المؤسسي في سرعة استقرار المذهب المالكي في الجزيرة، وأسهم في توحيد المنهج الفقهي بين العاصمة والإقليم.

لعب القضاة دوراً مزدوجاً جمع بين الوظيفة القضائية والتعليمية مما جعلهم الشخصية الأكثر تأثيراً في الحياة العلمية بعد الوالي، وقد تميز أغلبهم بالزهد مما زاد في قبول الناس لعلمهم، وقد تولى القضاء في صقلية عدد من القضاة البارزين مثل أسد بن الفرات، وإسحاق بن أبي المنهال، ومحمد بن ميمون بن عمرو الإفريقي (انظر التعليق رقم 4)، وسليمان بن سالم الكندي، وكان لهم دور كبير في نشر المذهب بفضل اهتمامهم بالتّدريس إلى جانب القضاء.

تنوعت آليات نقل النموذج القضائي من القيروان إلى صقلية بين انتقال العلماء، ونقل الكتب وخاصة "المدونة"، واهتمام الأمراء الأغالبة بدعم العلماء والفقهاء، وقد تضافرت هذه الآليات لتخلق حركة علمية متكاملة ربطت العاصمة بالجزيرة، وأسهمت في ترسيخ المذهب المالكي كالمذهب الرسمي في صقلية.

امتد أثر القضاء المالكي إلى تأسيس المؤسسات العلمية وتخريج تلاميذ حملوا راية المذهب المالكي وتوحيد المنهج الفقهي، والتمهيد لنقل الثقافة الإسلامية إلى أوروبا عبر صقلية، وقد تجلى هذا الإشعاع العلمي في تنوع العلوم التي ازدهرت في الجزيرة من النحو واللغة إلى الفقه والحديث.

تؤكد هذه الدراسة على أن القضاء المالكي في صقلية لم يكن مجرد امتداد إداري للدولة الأغلبية بل شكل آلية حية لنقل النموذج العلمي القيرواني بكل مقوماته، وساهم في جعل صقلية مركزاً إشعاعياً مهماً امتد تأثيره إلى الغرب، كما تكشف عن خصوصية الدور الصقلي في الحفاظ على المذهب المالكي وتهيئته للانتقال إلى أوروبا عبر الجزيرة، مما يجعل من دراسة هذه الفترة ضرورة علمية لفهم آليات التفاعل بين المغرب الإسلامي

وأوروبا في العصر الوسيط. ومرجعيّة لإثراء هذا النوّع من المباحث التاريخية في الدّراسات اللّاحقة.

التعليقات :

1- صقلية: "هى جزيرة على شكل مثلّث متساوى الساقين زاويته الحادّة من غربىّ الجزيرة ... وهى فى شرقىّ الاندلس فى لجّ البحر وتحاذيها من بلاد الغرب بلاد افريقية وباجة وطبرقه الى مرسى الخرز وغربيّها فى البحر جزيرة قرشقه ومن جنوب صقلّية جزيرة قوسره وعلى ساحل البحر شرقيّها من البرّ الأعظم الذي عليه قسطنطينيّة مدينة ريو ثمّ نواحى قلوريه ... والغالب عليها الجبال والقلاع والحصون وأكثر أرضها مسكونة مزروعة . ابن حوقل صورة الأرض ص 118.

2- يقول المالكي عن أبي محرز : "ومنهم أبو محرز محمد بن عبد الله بن قيس بن يسار بن مسلم الكناني القاضي رحمه الله تعالى ذكر ابن شعبان القرطي أنه من المعدودين من أصحاب مالك، ولاه إبراهيم بن الأغلب القضاء على كره منه، وكان رحمه الله يجلس للخصوم في داره وجعل للنساء يوما عند بابه الذي في زقاق ابن دينار ... وكان شديد الورع، فرفع إلى إبراهيم بن الأغلب أنه في وقت وضوئه ينزع خاتمه من أصبعه ويطرحه في بيته. رياض النفوس ج1 ص247.

3- سليمان بن سالم القطان أبو الربيع المعروف بابن الكحالة، ولي قضاء صقلية، سمع من سحنون وغيره، كان الغالب على سليمان بن سالم الرواية والتقييد، وكان ثقة، كثير الشيوخ، وعنه انتشر مذهب مالك بصقلية. اصطلاح المذهب عند المالكية محمد ابراهيم علي ص136.

4- يعرف ابن فرحون محمد بن ميمون بن عمر الإفريقي فيقول : " أبو عمر الفقيه قاضي القيروان وقاضي صقلية عاش مائة سنة أو أكثر وكان آخر من روى عن سحنون بالمغرب وعن أبي مصعب الزهري. توفي سنة عشرين وثلاثمائة ذكره الذهني في العبر". ابن فرحون ، 328/2.

قائمة المراجع:

.ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين، (1997م)، **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار الكتاب العربي.

.ابن جبير، محمد بن أحمد الكناني الأندلسي ، (د.ت)، **رحلة ابن جبير**، بيروت، دار ومكتبة الهلال.

.ابن حوقل، محمد البغدادي الموصلي، (1938م) ، **صورة الأرض**، بيروت، دار صادر.

.ابن خلدون، عبد الرحمان الحضرمي، (2000م) ، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، لبنان ، دار الفكر.

.ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد،(1900م) ،**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، بيروت، دار صادر.

. الدباغ، أبو زيد القيرواني،(1987)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، مصر – تونس، مكتبة الخانجي والمكتبة العتيقة .

.ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد ،(1838م)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، بريل ،مطبعية ليدن.

.ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد ، (1972م)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، القاهرة ، دار التراث للطبع والنشر.

.ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (1988م)، **البداية والنهاية**، لبنان، دار إحياء التراث العربي.

.ابن وردان، (1988م)، **تاريخ مملكة الأغالبة**، القاهرة ، مكتبة مدبولي.

.الاصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، (2004م)، **المسالك والممالك**، بيروت، دار صادر.

.القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، (1983م)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، المغرب، مطبعة فضالة.

.المالكي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (1983م)، **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

.النويري، أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين، (1423ه)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية.

.ابن الأبار، أبو عبد الله، (1985م) **الحلة السيراء**، القاهرة، دار المعارف.

.شلبي، أحمد ، (1995م)، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، مصر، مكتبة النهضة المصرية.

.عباس، إحسان ، (1975م)، **العرب في صقلية**، لبنان ، دار الثقافة للنشر.

.المدني، أحمد توفيق ، (1365ه)، **المسلمون في جزيرة صقلية**، تونس و الجزائر ، مكتبة الاستقامة و المطبعة العربية.

.البرعصي، منصف جودة عمران ، (د.ت)، **القضاء في إفريقية منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر الأغالبة**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة طرابلس، طرابلس.

.الزهراني، علي بن محمد بن سعيد ، (1993م)، **الحياة العلمية في صقلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.